SEBHA UNIVERSITY JOURNAL OF PURE & APPLIED SCIENCES VOL.24 NO. 1 2025
DOI: 10.51984/JOPAS.V24I1.3678

مجلة جامعة سبها للعلوم البحتة والتطبيقية
Sebha University Journal of Pure & Applied Sciences

Journal homepage: http://www.sebhau.edu.ly/journal/jopas

دور مؤشـرات الحوكمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: حالة ليبيا

عبدالسلام عبدالجواد

قسم التخطيط المالي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس، طرابلس ليبيا.

الملخص

تعي كل دول العالم أن الحوكمة تشكل عنصراً أساسياً في التنفيذ الناجح لسياسات وأهداف التنمية المستدامة، ولكن هناك قلة في الدراسات التي تستكشف العلاقة التي تربط بين الحوكمة والاستدامة، وخاصة في الدول العربية، التي لا زالت تمر بحالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني. تحاول هذه الدراسة معرفة وتحليل دور الحوكمة في تعزيز التحول نحو النمو المستدام في دولة ليبيا، حيث يتم تقديم مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI)التي تظهر في قواعد بيانات البنك الدولي، لتقييم دور الحوكمة في السعي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومدى الالتزام بالتحول إلى مجتمع أكثر استقرارا، مما يتيح تحديد اتجاه التغيير نحو الأفضل. تسعى هذه الدراسة إلى استعراض مؤشرات الحوكمة في ليبيا خلال الفترة من (2011-2022)، حيث اتضح جلياً تصنيف ليبيا ضمن الدول المتدنية من حيث تحقيقها لمؤشرات الحوكمة العالمية؛ التي وضعها البنك الدولي (WGI) والتي تغطي أبعاداً عدة للحوكمة، وقد توصلت الدراسة بعد تحليل مستوى مؤشرات الحوكمة العالمية، إلى أن الدولة الليبية لن تتمكن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة ما لم تمهد الطريق إلى ذلك، في إشارة لضعف وتدني مختلف المؤشرات التي تعبر عن الحوكمة الرشيدة، في دعوة إلى الإصلاح العاجل؛ حتى لا تبقى في ذيل قائمة دول العالم التي تسعى إلى النمو والتنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية:

الحوكمة الرشيدة.
مؤشرات الحوكمة العالمية.
أهداف التنمية المستدامة.
الاستقرار السياسي.
قوة القانون.

The Role of Governance Indicators in Achieving the Sustainable Development Goals: The Case of Libya

Abdulsalam Abduljawad

Department of Financial Planning, Faculty of Economics and Political Science, University of Tripoli, Tripoli, Libya.

Keywords:

Good Governance.
Global Governance Indicators.
Sustainable Development Goals.
Political Stability.
The Power of The Law.

ABSTRACT

All countries of the world are aware that governance is an essential element in the successful implementation of sustainable development policies and goals, but there are few studies that explore the relationship between governance and sustainability, especially in Arab countries that have passed and are still going through a state of political and security instability. This study attempts to identify and analyze the role of governance in promoting the transition towards sustainable growth in the country of Libya, where the global governance indicators (WGI) are presented, which appear in the World Bank databases, to assess the role of governance in the pursuit of achieving the Sustainable Development Goals and the extent of commitment to transition to a more stable society, which allows determining the direction of change for the better. This study seeks to review the governance indicators in Libya during the period (2011-2022), as it became clear that Libya is ranked among the Low Countries in terms of achieving the Global Governance Indicators set by the World Bank (WGI), which covers several dimensions of governance, and the study concluded after analyzing the level of global governance indicators, that the Libyan state will not be able to achieve the Sustainable Development Goals unless it paves the way to this, in reference to the weakness and low lag indicators that express good governance, in a call for urgent reform so as not to remain at the bottom of the list of the world is striving for Sustainable Development Growth).

*Corresponding author.
E-mail addresses:ab.abduljawad@uot.edu.ly.
Article History : Received 20 November 24 - Received in revised form 28 December 24 - Accepted 25 January 25

1. المقدمة

حاز تطبيق الحوّكمة الرشيدة على اهتمام العديد من الدول النامية، والمتقدمة على حد سوا، حتى أصبحت من المصطلحات المتداولة، التي تناولها العديد من الكتاب، والباحثين في مجال العلوم السياسية والإدارية والاقتصادية، من خلال تحديد مفهوم الحوّكمة، ودور أدواتها، وأثرها في المجالات المختلفة في البلاد، حيث يتجلى دورها بشكل جوهري ومهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول التي تسعى لتحقيق نمو شامل ومستدام، إذ تعتبر الحوكمة من خلال مؤشراتها المختلفة أداة رئيسية للوصول إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث تتميز بالوضوح والمسؤولية وحتى التفاعل المستمر والعدالة، وتلعب الحوكمة دوراً بارزاً في تعزيز تحقيق تقدم الأمم وازدهارها في كل جانب من جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وتقع على عاتق السلطات الحكومية والهيئات العامة وقطاع الأعمال بشقيهِ العام والخاص مسؤولية تحقيق الحوكمة الفعالة والرشيدة، مما يعني أنه يجب أن يتم التأكيد على أن الوصول لذلك يتطلب جهوداً مستمرة وتنسيقاً فعّالاً بين جميع الأطراف المعنية، ولكن على الرغم من المعوقات التي قد تواجه تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول النامية على وجه الخصوص، إلا أن الخطوات المدروسة واتباع السياسات المناسبة يمكن أن تسهم في تعزيز تطبيق الحوّكمة وتسهيل صنع القرارات الاستراتيجية الهادفة، التي تعزز من الوصول إلى النمو الشامل والمستدام.

تُعبر الحوكمة (Governance) عن مجموعة من القواعد والإجراءات التي من شأنها تحقيق الجودة والتميز في الأداء، من خلال اختيار الأساليب الصحيحة والفعّالة من أجل تحقيق أهداف المؤسسات المختلفة التي تضعها الدول للوصول إلى الأهداف الاستراتيجية المنشودة، واعتماداً على الدور الذي تقوم به الحوّكمة الرشيدة من خلال مؤشراتها المختلفة، الأكثر شيوعا والمتعلقة بقياس الحوكمة الرشيدة، والتي من بينها مؤشرات البنك الدولي للحوكمة العالمية (World Governance Indicators)[1] المتمثلة في (حرية التعبير والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فعالية الحكومة، الجودة التنظيمية، سيادة القانون، السيطرة على الفساد).

وتعتبر هذه الدراسة ذات أهمية بالغة؛ نظرا لتزايد الاهتمام بالحوكمة تزامناً مع الحاجة الملحة للبلدان في تحقيق التنمية المستدامة بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، والحفاظ عليها للأجيال القادمة، كما تأتى هذه الدراسة للتعرف على دور مؤشرات الحوّكمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ليبيا، اعتمادا على فرضية أن أدوات الحوكمة المتمثلة في مؤشراتها المختلفة تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتي تبنتها الأمم المتحدة في خطتها بحلول عام 2030م، وتنتهج الدراسة لاختبار فرضيتها المنهج الاستقرائي، والمنهج الاستنباطي، وقد قُسّمت إلى جزئين: الجزء الأول وهو الإطار النظري، الذي يهدف لتعريف مفهوم الحوّكمة الرشيدة ومؤشراتها المختلفة، كما ظهرت في البيانات المنشورة عبر قاعدة بيانات البنك الدولي، إضافة إلى التعرف على أهداف التنمية المستدامة، وكذلك ما توصلت إليه الأدبيات السابقة ذات الاهتمام بدراسة العلاقة بين الحوّكمة والتنمية المستدامة، بينما يوضح الجزء الثاني من الدراسة - وهو الإطار التطبيقي - حالة ليبيا، ويستعرض الجزء الثالث دور هذه المؤشرات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ليبيا، خلال الفترة من سنة 2011 حتى سنة 2022 - حيث مرت ليبيا بالعديد من التغيرات السياسية والاقتصادية بدءا من 2011 وما يسمى بالربيع العربي، وذلك بدراسة ما توصلت إليه الدولة الليبية في مجال التنمية من خلال تطبيق أدوات الحوكمة، ومن ثم التوصيات المقترحة بناء على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج.

2. المحور الأول: الإطار النظري:

تُصنف ليبيا ضمن الدول المتدنية من حيث تحقيقها لمؤشرات الحوكمة العالمية التي وضعها البنك الدولي (WGI) والتي تغطي أبعاداً عدة للحوكمة، ووفقاً لبيانات البنك الدولي خلال السنوات العشر الأخيرة، فإن ترتيب ليبيا يتراوح بين (175 إلى 190) عالميًا في معظم مؤشرات الحوكمة، مما يجعلها من بين الدول ذات الأداء الأضعف في هذه المؤشرات، وهذه التقديرات مبنية على النسب المئوية التي يوفرها البنك الدولي ولا تعكس ترتيبًا رقميًا دقيقًا، ولكنها تعطي فكرة عامة عن موقع ليبيا ضمن التصنيفات العالمية.

أولا: مراجعة الأدبيات السابقة:

أشار تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن "جودة الحكم، في إشارة إلى الحوكمة الرشيدة تؤدي دورا حاسما في دعم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فيما يمثل أهداف التنمية المستدامة[2] وقد هدفت الدراسة لبيان العلاقة بين الحوكمة الرشيدة والأهداف الاجتماعية والبيئية، وذلك باختبار الروابط بين مفهوم غامض للحكم الرشيد والأبعاد غير المتجانسة للتنمية المستدامة، حيث قام كل من (Stojanovic Ä et al.) [3] بتحليل آثار الحكم الرشيد على مؤشرات معينة للتنمية المستدامة على مستوى فئات مختلفة من الدول، وكشفت الدراسة أن الدلالة الإحصائية لآثار الحكم الرشيد، واتجاهها وكثافتها تتباين بالنسبة للمؤشر المختار للتنمية المستدامة والانتماء إلى فئة معينة من الدول، وأشارت النتائج إلى أنه لا يوجد نموذج واحد يناسب الجميع للحكم الرشيد باعتباره الاستجابة الرئيسية لتحديات التنمية الحديثة، إذ تقدم أهداف التنمية المستدامة الـ 17 للأمم المتحدة طريقا جديدا للحوكمة العالمية، حيث يتميز تحديد الأهداف كاستراتيجية رئيسية بواسطة الحوكمة من خلال الأهداف ،مثل عملية تحديد الأهداف الشاملة، حيث إن أهداف التنمية المستدامة تنطوي على إمكانيات كبيرة ، فإن نجاحها الجماعي سيعتمد على عدد من العوامل المؤسسية، مثل مدى قيام الدول بإضفاء الطابع الرسمي على التزاماتها، وتعزيز ترتيبات الحوكمة العالمية ذات الصلة، وترجمة الطموحات العالمية إلى سياقات محلية، ودمج السياسات بين القطاعين الخاص والعام، والحفاظ على المرونة في آليات الحوكمة، ويقع على الأوساط البحثية أيضا دور هام، لا سيما فيما يتعلق بقياس التقدم الحقيقي، ومدى مواءمة الأهداف مع ترتيبات الحوكمة القائمة في الدول، ودمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية [4] كذلك يؤكد (Güney) [5] في دراسة أعدها عن الهند في قدرة المؤسسات على تسيير الحكم الرشيد من أجل التنمية المستدامة، و يمكن أن تنمو أنشطة الفساد والبحث عن معدل الربع، إذا لم تكن هناك بيئة مؤسسية مناسبة، فالدولة التي تتخذ وضعا مفترسا أو شبه مفترس؛ يمكن أن تعجز بشكل منهجي جميع المؤسسات فيها عن الحكم الرشيد والتنفيذ الفعال للسياسات، وبالتالي لا يمكن لصياغة السياسات أن تكفل التنفيذ الفعال في غياب الحكم الرشيد الذي لا يمكن تحقيقه في غياب المؤسسات المناسبة، فإن التنمية المستدامة تتطلب سياسات جيدة، وتوفير مؤسسات فعالة تفضي إلى الحكم الرشيد، كما يرى كل من (Omari and Mabrouk,) [6] من

خلال إظهار فعالية الحكم الرشيد في إعادة التوازن الاقتصادي والبيئي، والاجتماعي للتنمية المستدامة، أن للحوكمة الاقتصادية والسياسية والمؤسسية الجيدة متغيرات مشروطة، تسمح بإعادة التوازن إلى هذه المكونات الثلاثة وذلك بدراسة حالة عشرين اقتصادا مختارا (MENA) في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للفترة 1996- 2014، باستخدام منهجية المعادلة المتزامنة، ووجدا أن الحوكمة السياسية والمؤسسية تسهم بشكل إيجابي في المكونات الثلاثة للتنمية المستدامة إضافة إلى وجود روابط ثنائية الاتجاه بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي، مما يعني أنها مترابطة ويمكن أن تكون مكملة لبعضها البعض، ويسمح تحسين الحوكمة السياسية والمؤسسية لحكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بتخفيف الآثار السلبية لانبعاثات الكربون على النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، وفي دراسة حديثة قدمها (Almaqtari,) و آخرون سنة 2024 هدفت إلى معرفة تأثير الحوكمة على مستوى الدولة على أداء الاستدامة مع الأخذ في الاعتبار تأثير أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، وقد استخدمت الدراسة بيانات اللوحة باستخدام نماذج التأثير الثابت، وكانت العينة من 8,273 شركة في 41 دولة خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2021. وقُسمت العينة إلى فئتين بناءً على درجة أهداف التنمية المستدامة، وأظهرت النتائج أن البلدان التي حصلت على درجات عالية في أهداف التنمية المستدامة كانت أفضل بشكل عام من حيث سمات الحوكمة ومجلس الإدارة على مستوى الدولة، والتي لها تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية على أداء الاستدامة، فيما يتعلق بالدول ذات أهداف التنمية المستدامة المنخفضة، يُظهر الاستقرار السياسي تأثيرًا سلبيًا وغير مهم إحصائيًا على الاستدامة [7].

ثانياً: مفهوم الحوكمة.

1. مفهوم الحوكمة:

تستند الحوكمة إلى ركائز جوهرية تتصل بتدبير الشأن السياسي، الاقتصادي، والاجتماعي، وتسعى بجوهرها إلى تأصيل معايير الشفافية والمساءلة وتكريس العدالة في مختلف مناحي الحياة، إذ أنها تمثل مسلكاً متكاملاً وفعالاً للتوجيه وإدارة الصلاحيات والموارد، بما يتماشى مع رغبات مجتمع متعدد الأوجه، بينما تسهم الحوكمة أيضاً في تعزيز التآزر والشراكة بين المجالات المتعددة لضمان تطور المجتمعات واستدامتها على المدى البعيد، حيث تظهر الممارسات الإدارية المتقنة في مبادرات لتحديث ملامح اتخاذ القرارات، كما يظهر في تطوير البنى التحتية للمؤسسات الحكومية، وإتاحة فرص أوسع للمشاركة الشعبية في الأمور العامة، وتقوية مبادئ الشفافية والمساءلة في استعمال الموارد العامة، وبالحوكمة الرشيدة يتم إرساء قواعد مجتمع ينعم بالمساواة و الديمقراطية والنماء، الأمر الذي يؤدي إلى ترسيخ استقرار أمني واقتصادي واجتماعي ودعم للحريات والحقوق الإنسانية، وتوطيد التعاون الدولي، ومد الجسور بين الأمم، إضافة لتحفيز التنمية المستدامة والابتكار والمبادرة الفردية، وتشجيع بيئة عالمية قائمة على الاستدامة، هذا وتحقق الحوكمة الناجعة الكفاية في مجابهة التحديات العالمية المتشاركة كالتغيير المناخي ومكافحة الفقر والأمراض وتؤمن مساواة الفرص والإنصاف الاجتماعي، وبذلك تعد الحوكمة إطاراً إرشادياً لصياغة الأهداف والطموحات وتتويجها عبر العقلانية، الشفافية، المساءلة، المشاركة المتبصرة والتحالف الجماعي.[8] .

2. أهمية الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة:

تكمن الأهمية البالغة لآليات الحوكمة الرشيدة في قدرتها على تحقيق التطور المستدام، من خلال إسهامها القوي في رسم الخطط السياسية وتطبيق القرارات بكفاءة مرتفعة وشفافية مطلقة، إذ تحفز الحوكمة المتمكنة والبُنية الحكومية المستقرة على تقوية العلاقات المتبادلة بين الحكومات والهيئات والمنشآت الخاصة، وتنمي قدرتها على جذب الاستثمارات وتسهم في ترسيخ دعائم التطوير المستمر في كافة الجوانب المحلية منها والدولية، ويتم الوصول إلى الارتقاء بجودة الخدمات وتوسيع الفرص للجميع بفضل وجود أنظمة حوكمة مؤثرة وتشريعات دقيقة، وبالتالي يسمح بأقصى استغلال للموارد مع الحرص على حمايتها من التلف والإسراف، إضافة إلى ذلك تشكل الحوكمة المتينة إطاراً متيناً لضبط النظام الاقتصادي والمالي، وتسهم في تقليص حجم الفساد وتضمن النزاهة في العمليات المالية والإدارية.[9]

3. تأثير الحوّكمة على الأهداف المستدامة:

يُعتبر الوصول للحوّكمة الرشيدة جزءاً لا يتجزأ من أهداف التنمية المستدامة، إذ يسهم بكفاءة ووضوح في تأسيس العدل والمساواة ويضمن حصول كل فرد على فرص متوازنة، عبر تعزيز مبادئ سيادة القانون وتطبيقه بعدالة، تُسهل الحوّكمة تحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال إيجاد إطار متين للمحاسبة، حيث تتم مراقبة تصرفات وقرارات القائمين على تنفيذ السياسات ، مما يدعم توزيع الموارد بشكل عادل، كما تُساعد الحوّكمة الراسخة ذات التأثير الكبير على تنمية الشفافية والرقابة، ما يتيح تحليل وتقييم الاستخدامات للموارد العامة بصفاء، واعتماداً على ذلك تُعد الحوكمة عاملا رئيساً في إدارة عجلة التنمية المستدامة قُدُماً نحو تحقيق طموحاتها، إذ تُسهم الحوكمة الفعالة في زيادة الفرص الاقتصادية لذوي الدخل المحدود، وتسعى لتقليص التفاوت بين طبقات المجتمع، وتقوم الحوكمة الصلبة على قواعد وآليات، وضوابط متينة تحمي حقوق الإنسان وتصون حرياته الفردية، وتساعد على بناء مجتمع عادل؛ ينعم بالازدهار والتنمية المستدامة التي تشمل المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.[10]

4. آليات تحقيق الحوكمة:

تشتمل آليات تحقيق الحوكمة على العديد من الأدوات والإجراءات الفعالة التي تهدف بشكل كبير إلى تعزيز الشفافية والمساءلة والمشاركة الفعالة للجميع في صنع القرارات وتطوير العمل الحكومي، ومن بين هذه الآليات التي تعزز الحوكمة وتعمل على تعزيزها بشكل فعال: إنشاء فرص حوارية، وتوفير مساحات مجتمعية لإشراك المواطنين في صنع القرار وتطوير الشؤون العامة، إضافة إلى ذلك تتطلب الحوكمة الفعالة تعزيز التشريعات والسياسات المتعلقة بالحوكمة، وتعزيز البنية التحتية المؤسسية لضمان توفير الخدمات العامة، وتطوير البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية بشكل مستدام ومبتكر، وتلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دورا حاسما في تعزيز الحاكمية وتحسين الخدمات الحكومية، وتسهيل الوصول إلى المعلومات الحكومية وتعزيز التفاعل الفاعل بين الحكومة والمواطنين، إذ ينبغي تعزيز نظام التواصل والتفاعل بين الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لتعزيز التعاون وتبادل المعرفة والخبرات في مجال الحوكمة، بما يسهم في التطور المستدام والشامل.[11].

5. تحديات تحقيق الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة.

تواجه الحوكمة والتنمية المستدامة تحديات عدة من أبرزها: ضعف الإرادة

السياسية وتردد السلطات في تبني الحوكمة، والإلحاح على مخرجات التنمية المستدامة، وتفشي الفساد وغياب الآليات المؤثرة لمحاربته بالإضافة لنقص الشفافية والرقابة، كما يمثل ضمان تمويل مبادرات التنمية المستدامة تحدياً معقداً حيث يصعب بشكل معتاد الحصول على تمويل كاف وضمان استدامته في الأجل الطويل.[12].

المحور الثاني: دور مؤشرات الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة:

اولاً: أهداف التنمية المستدامة:

وضعت الأمم المتحدة عدة أهدف بغرض تحقيق التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم بحلول عام (2030)، والتي تشمل مجموعة متنوعة ومتعددة من القضايا والمشاكل التي تؤثر في حياة الناس، والبيئة الطبيعية. حيث تهدف إلى تحقيق التقدم في عدد من المجالات مثل القضاء على الفقر المدقع والجوع، وتوفير فرص التعليم الجيد والرعاية الصحية العالمية وتعزيز المساواة بين الجنسين، ومواجهة التحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية العالمية، وتعكس هذه الأهداف الرؤية الشاملة للتكامل المشترك بين الحكومات والشركات والمجتمع المدني والمنظمات الدولية؛ لتحقيق تقدم مستدام يخدم الجميع، كما تعمل الدول والمنظمات على تحقيق هذه الأهداف من خلال تجسيد مبادئ التنمية المستدامة في برامجها ومشاريعها وسياساتها المختلفة، مع الاستثمار في الابتكار والتعليم والبحث العلمي، وتبني الابتكار التكنولوجي وتعزيز التعاون الدولي.

ترى الأمم المتحدة أهمية التركيز على تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، التي تعتبر عنصرا أساسياً في تحقيق التنمية المستدامة، وعلى الحكومات أن تعمل على توفير فرص عادلة ومتساوية للجميع، بغض النظر عن جنسهم وعرقهم ودينهم، يجب أن تعمل على تعزيز الشمولية والتنوع في جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. إلى جانب ذلك، يجب المحافظة على التوازن بين الاحتياجات الحالية والاحتياجات القادمة، وذلك من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية، وتعزيز الممارسات المستدامة في جميع القطاعات الاقتصادية، والعمل جميعاً على تعزيز وتحسين كفاءة استخدام الطاقة، وتوفير وسائل نقل صديقة للبيئة، وتطوير تكنولوجيا نظيفة. [9].

ثانياً: مؤشرات الحوكمة.

1. مؤشر حرية التعبير والمساءلة (Voice and Accountability)

يقيس هذا المؤشر مدى قدرة المواطنين في بلد ما على المشاركة في اختيار حكومتهم، بالإضافة إلى حريات التعبير، وحرية تكوين الجمعيات وحرية الصحافة، ويركز المؤشر على تقييم مدى التمثيل الديمقراطي والمشاركة السياسية، وقدرة المواطنين على مساءلة الحكومة والمسؤولين على أدائهم، مما يعزز الثقة بين المواطنين ويحد من الفساد، ويعكس مدى تكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين في الحصول على الخدمات والفرص الاقتصادية والاجتماعية، وتشكل حرية التعبير والمساءلة حجر الزاوية في توطيد عملية الحوكمة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتظهر أهمية الشفافية باعتبارها ركيزة أساسية تعزز من صلابة الحوكمة، بفتحها الباب أمام الأشخاص للاطلاع على بيانات ومقررات الجهات الحكومية والمنظمات، إذ تعمل الشفافية على تقوية الثقة مع المجتمعات وتشجيع الأفراد على المشاركة الفاعلة في الحياة المدنية وتحمل المسؤولية، وتؤدي المساءلة دوراً في دفع الجهات المعنية لتقديم تقاريرها حول تصرفاتها وقراراتها، وذلك يشمل الجوانب المالية والقانونية والاجتماعية، في ظل وجود أنظمة فاعلة لكفالة الشفافية والمساءلة بشكل شامل في كافة المستويات وضمن القطاعين العام والخاص، من خلال تشريع القوانين والتدابير الملائمة، فضلاً عن تعزيز ثقافة الرقابة والمحاسبة.[13].

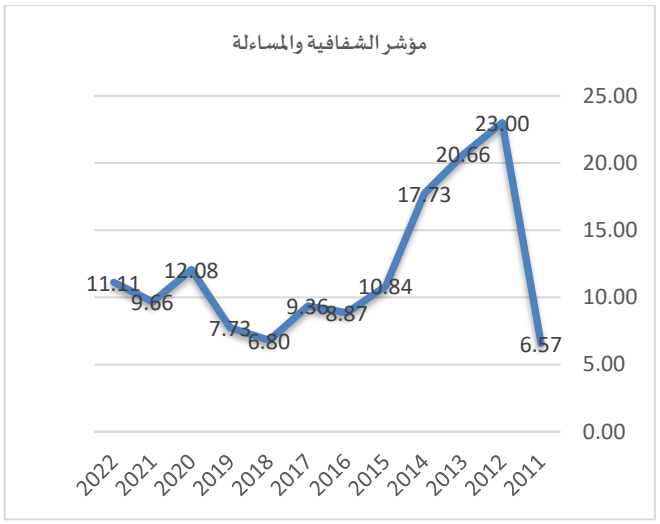

شكل1: المصدر: Worldwide Governance Indicators، عمل الباحث.

يظهر الشكل السابق رقم (1) تطور مؤشر حرية التعبير والمساءلة خلال الفترة من (2011-2022) حيث يقيس هذا المؤشر المرتبة المئوية للترتيب بين جميع البلدان لمؤشر حرية التعبير والمساءلة، وتتراوح هذه النسبة من 0 وهي الأدنى إلى 100 وتشير إلى الأعلى، ويلاحظ أن ليبيا شهدت انخفاضاً وتذبذباً في ترتيبها حول مؤشر حرية التعبير والمساءلة، بعد تحسن ملحوظ في عام (2012)، حيث سجل (23.00) نقطة، ثم بدأت البلاد بعدها في التراجع تدريجيًا مع تفاقم الصراعات السياسية وغياب النزاهة، والصراع على السلطة في البلاد، حتى وصلت إلى مستويات دنيا في الفترة من (2016-2019)، وفي السنوات الأخيرة من (2020-2022)، ظهر بعض التحسن الطفيف، لكن لا يزال الوضع بعيدًا عن الاستقرار الكامل.

2. مؤشر الاستقرار السياسي ونبذ العنف (Political Stability and Absence of Violence/Terrorism).

يعكس هذا المؤشر قدرة الحكومة على الحفاظ على النظام دون اللجوء إلى العنف السياسي أو الإرهاب، ويعكس استقرار البيئة السياسية داخل الدولة، إلى مدى قدرة الحكومة على الحفاظ على الأمن وتوفير مناخ مستقر يدعم التنمية المستدامة، ويشكل هذا المؤشر أهمية كبيرة في جذب الاستثمارات وتقديم بيئة آمنة ومستقرة للعيش والعمل، مما يساعد في التوجه نحو التنمية المستدامة، تبرز الحوكمة السياسية كعامل رئيس في تسهيل هذا الإنجاز، إذ تلعب دوراً جوهرياً في تشكيل الرؤى الإجتماعية وتنظيم عمل المؤسسات الحاكمة، انطلاقاً من الالتزام بصياغة التشريعات والدساتير وكفالة احترام حقوق الإنسان والحريات العامة.[14], [15].

شكل2: المصدر: Worldwide Governance Indicators، عمل الباحث.

يُبين الشكل السابق ترتيب الدولة الليبية بين دول العالم في مؤشر الاستقرار السياسي ونبذ العنف، حيث يأخذ هذا الترتيب الأرقام من 0 إلى 100 في إشارة إلى الأقل استقرارا وصولاً إلى الأكثر استقرارا من الأدنى إلى الأعلى، ويشير الرسم البياني الموضح أعلاه أن ليبيا كانت في حالة من الاستقرار السياسي نوعاً ما في عام (2011) في إشارة إلى عدم وجود صراعات على الحكم في ظل تربع شخص واحد على سدة الحكم، وعلى رغم ما كانت تمر به ليبيا في خضم ثورة فبراير في سنة 2011، فإن هذا المؤشر المنخفض نسبياً والذي سجل (11.85) نقطة يعكس الأمل في التغيير للحالة الانتقالية التي مرت بها البلاد، إلا أن هذا المؤشر شهد تدهوراً كبيرا خلال الفترة من (2013-2017)، حيث بلغ (2.38)، مما يعكس انحداراً حاداً في الاستقرار السياسي بسبب استمرار النزاع بين الفصائل المسلحة، واستمر هذا التدهور في عامي (2018،2019) ليسجل أدنى مستوى له (1.89)، حتى وصل الوضع السياسي إلى حافة الانهيار مع استمرار الصراعات المسلحة والإرهاب وتفكك الدولة، ما أدى إلى تزايد العنف في مناطق مختلفة من البلاد، في حين شهد هذا المؤشر تحسنا طفيفا خلال الفترة من (2020-2022)، نسبة للسنتين التين سبقتاهما ليسجل (3.77)، حيث تظافرت الجهود المحلية والدولية لإيجاد حل سياسي للأزمة الليبية ونتيجة للتفاؤل النسبي نحو التحرك لإجراء انتخابات وطنية ومحاولات الإصلاح، مما جعل ترتيب البلاد في مؤشر الاستقرار السياسي يشير إلى بعض التقدم وإن كان هذا التقدم متدنياً مقارنة بدول الجوار التي شهدت أحداثا مماثلة.

3. مؤشر فاعلية الحكومة (Government Effectiveness).

يُعبر هذا المؤشر عن مدى قدرة الحكومة على تنفيذ السياسات العامة والخدمات الحكومية بفعالية، حيث يتناول جودة وكفاءة الخدمات العامة والقدرة على صياغة وتنفيذ السياسات، ومستوى الفساد الحكومي من خلال التنسيق بين المؤسسات الحكومية ذاتها في مواجهة الأزمات، وتُشكّل صياغة الحكومات للسياسات والقوانين اللازمة لإدخال معايير حوكمة رشيدة في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والسياسية، نقطة انطلاق حاسمة ضمن مسؤولياتها، إذ تحرص الحكومات على دعم مبدأ الشفافية، وتطبيق المساءلة والحرص على توازن السلطات والقضاء على ظاهرة الفساد، وتشجيع مشاركة مختلف فصائل المجتمع المدني بالإضافة إلى ترسيخ حقوق الإنسان، الأمر الذي يتطلب من الحكومات أيضاً تبني سياسة التعاون الدولي الفعال، وبناء شراكات استراتيجية مع القطاع الخاص إلى جانب المنظمات الدولية من أجل تسريع وتيرة الحوكمة الرشيدة وإنجاز أهداف التنمية المستدامة. [15], [16]..

يشير الشكل رقم (3) إلى التدهور الذي شهدته ليبيا في السنوات الأخيرة من الدراسة فيما يتعلق بمؤشر فاعلية الحكومة، نتيجة للأوضاع السياسية غير المستقرة والصراع الداخلي، وضعف المؤسسات العامة، ووفقاً للبيانات المنشورة، فقد تم وضع ليبيا في فئة الدول التي تصنف في أسفل الترتيب العالمي من حيث فاعلية الحكومة، مع تذبذب طفيف ولكن في إطار معدلات منخفضة جداً على المستوى العالمي.

شكل3: المصدر: Worldwide Governance Indicators، عمل الباحث.

ويوضح الشكل ضعف مؤشر فاعلية الحكومة في ليبيا خلال الفترة من (2011- 2022)، حيث تبدو فاعلية الحكومة مقبولة نوعا ما مقارنة بسنوات الدراسة التالية مع بداية فترة الدراسة، حيث بلغت (15.7) نقطة وهي القيمة الأكبر خلال فترة الدراسة، وانحدر هذا المؤشر في السنوات اللاحقة ليسجل أدنى انخفاض له بـ(2.36)، وهذا التدني يعبر عن ظهور جهات غير رسمية تمارس سيطرتها على الجوانب السياسية في البلاد وتفرض سلطتها خارج قوة القانون على القرارات السيادية، ومما زاد من تفاقم الوضع سوءً ظهور أكثر من حكومة في البلاد.

4. مؤشر الجودة والتنظيم (Regulatory Quality).

يُقيّم هذا المؤشر قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ السياسات العامة والتشريعات التي تشجع على بيئة اقتصادية جيدة ومشجعة، ويعكس مدى القدرة على حماية الملكية الخاصة وتوفير بيئة تنظيمية مستقرة تحفز التنمية الاقتصادية، من خلال التنظيم الإداري للمؤسسات الحكومية مما يسهم في تحسين الكفاءة في تقديم الخدمات العامة، ويؤدي الابتكار والتكنولوجيا دوراً حيوياً في تحقيق الحوكمة وأهداف التنمية المستدامة. فمن خلال تطبيق التكنولوجيا في مجال الحوكمة، من خلال استخدام الابتكار والتكنولوجيا التي تعد أداة قوية وفعالة جدا في تحقيق الحوكمة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تسعى إليها المجتمعات العالمية، وبالتالي فإنه من الضروري الاستفادة القصوى من قدرات الابتكار والتكنولوجيا من أجل إحداث تغيير إيجابي ومستدام في المجتمعات، وتعزيز ممارسات الحوكمة الجيدة وتعزيز التنمية المستدامة. [16].

شكل4: المصدر: Worldwide Governance Indicators، عمل الباحث.

يُظهر الشكل (4) أن مؤشر جودة التنظيم الإداري في عام (2011)، كان مؤشراً مرتفعاً نسبياً فقد سجل (6.16) نقطة، وتعكس هذه القيمة حقيقة أن الحكومة الليبية كانت آن ذاك تعمل على توفير بيئة تنظيمية مستقرة إلى حد ما، حيث كانت هناك بعض التشريعات الاقتصادية والمالية التي ساعدت في تطوير القطاع الخاص، رغم القيود الموجودة دون إحداث أي تغييرات جوهرية، ثم شهد المؤشر انخفاضاً متذبذباً وملحوظاً خلال الفترة من (2012-2020)، ليسجل (0.95) في آخر فترة الدراسة، هذا التراجع يعكس الفوضى السياسية التي تلت الثورة، حيث واجهت الحكومة صعوبة في تطبيق سياسات تنظيمية فعالة، كما أن التحولات السياسية والصراعات المسلحة أدت إلى تراجع القدرة على الحفاظ على استقرار بيئة الأعمال، مما أدى إلى تراجع بيئة الأعمال، والحيلولة دون تحقيق الحكومة تقدماً كبيراً في تحسين جودة التنظيم بسبب استمرار الأزمات السياسية والاقتصادية.

هذا وسجل المؤشر تحسناً ملحوظاً في عام (2021) بواقع (2.86) نقطة، هذا التحسن يعكس بعض التطورات البسيطة في بيئة التنظيم نتيجة لبعض الإصلاحات التي أُدخلت في القطاع الإداري والاقتصادي، وقد يكون أيضاً نتيجة للتعاون الدولي والمساعدة الاقتصادية التي تلقتها الحكومة الليبية في هذا العام، لكنه في عام (2022) تراجع إلى (1.42) الأمر الذي يعكس استمرارية التحديات السياسية والاقتصادية التي كانت تعيق الحكومة الليبية في فرض تنظيم فعال حيث إن معظم القطاع الإداري والاقتصادي كان لا يزال يعاني من ضعف التنظيم.

5. مؤشر سيادة القانون (Rule of Law).

يعكس هذا المؤشر مدى احترام الحكومة للقانون وحماية الحقوق الأساسية مثل الحق في الملكية، وتعزيز تطبيق القوانين بفعالية على الجميع ومنع الفساد والجرائم، وضمان استقلال القضاء وحماية الحقوق الأساسية والتي تسهم في بناء بيئة مستقرة وعادلة، وتعد القوانين والتشريعات ركيزة أساسية لتأصيل الحوكمة وبلوغ أهداف التنمية المستدامة، حيث ينبغي للأنظمة التشريعية للدولة أن توضح بجلاء مسؤوليات المنظمات المسؤولة عن الحوكمة وإدارتها الرشيدة، وكذلك، يجب أن تكفل القوانين استقلالية ونزاهة الجهات التنظيمية، مع ضمان حصانتها من تأثيرات الفساد، كما أنه من الضروري أن تعمل التشريعات على وضع إطار ينظم حق المواطنين في المشاركة النشطة والشفافة في وضع السياسات والوصول إلى المعلومات المتعلقة بالشؤون الحكومية والهيئات الرسمية. [17].

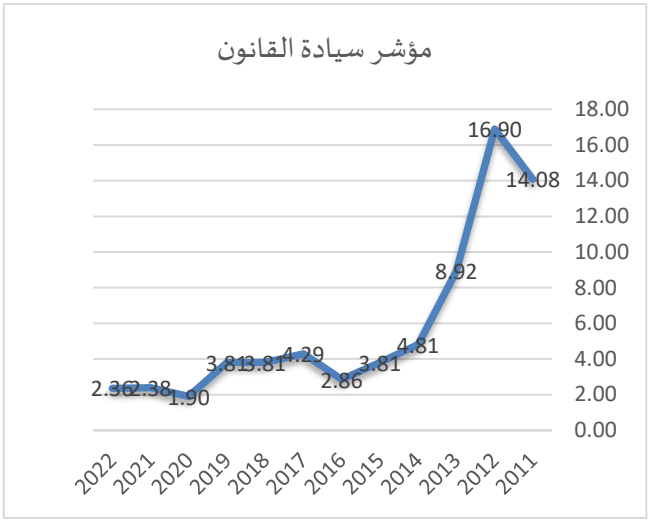

شكل5: المصدر: Worldwide Governance Indicators، عمل الباحث.

الشكل (5) يشير إلى الارتفاع النسبي لمؤشر سيادة القانون عام (2011)، حيث سجل (14.08) نقطة، في تلك الفترة رغم التحديات السياسية التي كانت تلوح في الأفق بما يسمى بالربيع العربي، كانت هناك بعض القوانين والسياسات التي تحكم البلاد بشكل فعال إلى حد ما، مع وجود سلطة مركزية لا تزال قادرة على فرض النظام وإنفاذ القانون، وفي عام (2012)، ارتفع المؤشر إلى (16.90) هذا الارتفاع يشير إلى أن الحكومة الانتقالية بعد الثورة كانت تحاول تعزيز سيادة القانون وهو الأعلى في فترة الدراسة، على الرغم من الظروف السياسية المعقدة. ولكن مع استمرار الانقسام السياسي والتحديات الأمنية التي جعلت من الصعب الحفاظ على تطبيق فعال للقوانين، وخلال الفترة التالية شهدت ليبيا انخفاضًا حادا في مؤشر سيادة القانون بسبب الفوضى الأمنية والصراعات الداخلية؛ التي عانت منها البلاد وأدت إلى تدهور قدرة الحكومة على فرض القانون، الأمر الذي انعكس في تراجع المؤشر بشكل متسارع. وقد ساهمت الانقسامات السياسية وانتشار السلاح بين الأفراد خارج سيطرة الدولة، إلى تدهور قدرة الدولة على تطبيق القوانين وحماية حقوق المواطنين، بالتالي يوضح هذا التحليل أن ليبيا مرت بفترات متتالية من التدهور في تطبيق سيادة القانون بعد الثورة، مع محاولات متقطعة لتحقيق بعض التحسينات، ولكن الفوضى المستمرة والسياسات المنقسمة حالت دون تحقيق استقرار قانوني مستدام.

6. مؤشر مكافحة الفساد (Control of Corruption).

يقيس هذا المؤشر قدرة الحكومة على الحد من الفساد في القطاع العام، بما في ذلك الفساد الإداري والرشوة وتزوير الوثائق، ويُعتبر هذا المؤشر مقياساً رئيسياً لشفافية الحكومة والقدرة على تطبيق القوانين واللوائح بشكل نزيه، ويمكن تعزيز ذلك من خلال السياسات والإجراءات الفعالة التي تعزز الشفافية وتحارب استغلال السلطة، ويشكل الجانب الأخلاقي عنصراً فاعلاً في تحقيق التنمية المستدامة وتثبيت مرتكزات الحوكمة. تُعد الحوكمة عنصراً جوهرياً لحفظ النزاهة، والمساءلة، والشفافية، ومن الأهمية بمكان ضمان أن الممارسات الحكومية وأعمال الشركات والهيئات المجتمعية تعتمد على قواعد أخلاقية عالية. وبالتالي أهمية منح الاعتبارات الأخلاقية وزناً كبيرا في سياق التنمية المستدامة. [11].

شكل6: المصدر: Worldwide Governance Indicators، عمل الباحث.

يوضح الشكل رقم (6) أن مؤشر مكافحة الفساد سجل (7.58) نقطة، في أولى سنوات الدراسة قيمة منخفضة تعكس أن الحكومة كانت تواجه تحديات في مكافحة الفساد، على الرغم من وجود قوانين وإجراءات للحد من الفساد، إلا أن فاعليتها كانت محدودة بسبب وجود محاباة وفوضى إدارية في النظام الحكومي، ومن ثم تراجع المؤشر بشكل ملحوظ إلى (3.32) في السنة التالية وهو ما يعكس تفشي ظاهرة الفساد بعد الثورة، حيث كانت الحكومة الانتقالية ضعيفة، وغير قادرة على تنفيذ قوانين مكافحة الفساد، كما أن التحولات السياسية والفوضى أدت إلى زيادة الفساد في جميع قطاعات الدولة. استمرت ظاهرة الفساد وزادت مما زاد من تدهور المؤشر، هذا التراجع الكبير يعكس أن الفساد أصبح سمة رئيسية في الحكومة الليبية بعد الثورة، حيث لم تكن هناك قدرة على فرض الرقابة أو متابعة الجرائم المرتبطة بالفساد في ظل غياب الدولة والفراغ الأمني، في عام 2014 شهد المؤشر تحسناً طفيفاً إلى (2.88) لكن على الرغم من هذا التحسن كانت مستويات الفساد لا تزال مرتفعة، حيث كانت النزاعات السياسية والانقسامات الأمنية تؤثر بشكل كبير على قدرة الحكومة في مكافحة الفساد بفعالية، وفي عام (2015)، سجل المؤشر أدنى مستويات له بواقع (0.95)، ليشير هذا إلى أن الفساد كان واسع الانتشار، حيث كانت الحكومة عاجزة عن التصدي لهذه الظاهرة بشكل فعال؛ بسبب الانقسام السياسي والعنف المستمر، حيث كانت هناك مؤشرات قوية على الفساد المستشري في جميع مستويات الحكومة. إلا انه في عام (2016)، ارتفع المؤشر إلى (2.86) نقطة، هذا التحسن الطفيف قد يكون نتيجة لبعض الجهود المبذولة لمحاربة الفساد، خاصة في ظل الدعم الدولي الذي حصلت عليه الحكومة في هذا العام، ولكن الفساد كان لا يزال منتشرا بشكل كبير، وخلال عامي (2017-2018)، شهد فيهما المؤشر تحسنًا ملحوظًا ليصل إلى (3.33) نقطة، هذا التحسن قد يكون مرتبطًا بمحاولات الحكومة لتقديم إصلاحات اقتصادية وإدارية بالإضافة إلى بعض الإجراءات لمكافحة الفساد، ولكن الفساد بقي مشكلة كبيرة في البلاد، وفي عام (2019) سجل المؤشر (2.38) حيث شهدت البلاد تراجعاً في مكافحة الفساد نتيجة للمشاكل الاقتصادية المستمرة والانقسامات السياسية، كانت الفوضى والتحديات الأمنية تلعب دوراً كبيراً في إعاقة أي خطوات حقيقية نحو مكافحة الفساد، وخلال الفترة من (2020-2022)، سجل المؤشر ارتفاعا تدريجيا مقارنة بالأعوام السابقة ليصل في نهاية الفترة إلى (3.77) نقطة، ليشير هذا التحسن إلى بعض التحركات الحكومية الجادة لمكافحة الفساد، ربما من خلال بعض الإصلاحات الهيكلية وتحسين الإجراءات الإدارية، إضافة إلى الدعم الدولي المستمر.

3. النتائج والتوصيات

تُقدم هذه الدراسة إثباتاً على أن ضعف وتدني مؤشرات الحوكمة في ليبيا خلال فترة الدراسة ساهمت في صعوبة الوصول إلى أهداف التنمية المستدامة، الأمر الذي يستدعي من الحكومة الليبية اتخاذ التدابير اللازمة للأخذ بالأسباب التي من شأنها الرفع من مؤشرات الحوكمة العالمية وإرساء قواعد الأمن والاستقرار السياسي، ونبذ العنف الذي سيعزز من إمكانية تحقيق مستويات عالية في مؤشرات الحوكمة، والتحول من الأدنى إلى الأعلى في قيم المؤشرات المختلفة.

تأسيسا على ما سبق تُقدم الدراسة التوصيات التالية:

1. العمل على إرساء قواعد الاستقرار والأمن في البلاد باعتباره المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي والتنمية.
2. أهمية تعزيز الشفافية والمساءلة في جميع مستويات العمل.
3. بناء جسور تعاون دولية سعيا لتفعيل الحوكمة وسبل التنمية المستدامة.
4. ترسيخ الوعي والعلم بشأن الحوكمة وأدوارها الجوهرية في التنمية المستدامة.
5. ضرورة تطوير المهارات والمعرفة المتعلقة بالحوكمة من خلال لفت النظر إلى أهمية دفع الابتكار، وتوظيف التكنولوجيا لتنشيط الحوكمة، وتشجيع التكامل والتفاعل بين الهيئات الحكومية، في المجتمع المدني، والقطاع الخاص.
6. التأكيد على القضايا الأخلاقية المتعلقة بتعضيد الحوكمة وبرنامج التنمية المستدامة، والإلحاح على تشريع القوانين التي تعود بالنفع على هذه الأهداف.

4. شكروتقدير:

أتقدم بالشكر والتقدير **للدكتورة ليلى مرغم** رئيس قسم التخطيط المالي بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة طرابلس؛ على ما قدمته من دعم وملاحظات، وتعديلات على هذه الورقة، والتي أضافت قيمة علمية ساهمت في إبصار هذا العمل المتواضع النور، فكل الشكر والتقدير لها.

5. المراجع:

[1] the World Bank's, "The World Development Indicators," World Development Indicators Data Report World Bank. Accessed: Nov. 18, 2024. [Online]. Available: https://datatopics.worldbank.org/world-development-indicators/

[2] UNDP, "2024 United Nations Development Programme," 2024 United Nations Development Programme. Accessed: Nov. 05, 2024. [Online]. Available: https://www.undp.org/eurasia/our-focus/governance

[3] I. Stojanović, J. Ateljević, and R. S. Stević, "GOOD GOVERNANCE AS A TOOL OF SUSTAINABLE DEVELOPMENT," European Journal of Sustainable Development. Accessed: Nov. 18, 2024. [Online]. Available: https://ecsdev.org/ojs/index.php/ejsd/article/view/432

[4] F. Biermann, N. Kanie, and R. E. Kim, "Global governance by goal-setting: the novel approach of the UN Sustainable Development Goals," Current Opinion in Environmental

Sustainability. Accessed: Nov. 18, 2024. [Online]. Available: https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S1877343517300209?via%3Dihub

[5] T. Güney, "Governance and sustainable development: How effective is governance?1," Journal of International Trade and Economic Development. Accessed: Nov. 18, 2024. [Online]. Available: https://www.researchgate.net/publication/309714609_Governance_and_sustainable_development_How_effective_is_governance

[6] A. Omri and N. Ben Mabrouk, "Good governance for sustainable development goals: Getting ahead of the pack or falling behind?," *Journal of Economic and Social Research*, Jul. 2020, Accessed: Nov. 18, 2024. [Online]. Available: https://www.researchgate.net/publication/340164677_Good_governance_for_sustainable_development_goals_Getting_ahead_of_the_pack_or_falling_behind

[7] F. A. Almaqtari, T. Elsheikh, K. Hussainey, and M. A. Al-Bukhrani, "Country-Level Governance and Sustainable Development Goals: Implications for Firms' Sustainability Performance," *Studies in Economics and Finance*, vol. 41, no. 3, pp. 684–723, Jun. 2024, Accessed: Nov. 18, 2024. [Online]. Available: https://scholar.google.com/citations?view_op=view_citation&hl=ar&user=_t__PNEAAAAJ&citation_for_view=_t__PNEAAAAJ:qjMakFHDy7sC

[8] باصم محمد، دور الحوكمة في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد دراسة تحليلية لمؤشر الشفافية، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الاسلامية, no. 77, pp. 351–602, Jun. 2019, Accessed: Nov. 18, 2024. [Online]. Available: chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://drive.uqu.edu.sa/_jill/files/77/jill-77-10.pdf

[9] F. Biermann *et al.*, "Integrating Governance into the Sustainable Development Goals Policy Brief," *UNU-IAS*, no. 3, 2014, Accessed: Nov. 18, 2024. [Online]. Available: https://research.wur.nl/en/publications/integrating-governance-into-the-sustainable-development-goals

[10] كاميليا بولقمح، فاتح أرتني، دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر -الواقع والطموح، مجلة الاقتصاد والتنمية.

[11] طويطي مصطفى، مجدوب خيرة، آليات الحوكمة لمكافحة الفساد المالي والاداري في ظل مبدأ الافصاح والشفافية، المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية, vol. 3, no. 1, pp. 144–164, Jan. 2019, Accessed: Nov. 18, 2024. [Online]. Available: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/122415

[12] احمد السيد، دور التنمية السياسية في تحقيق التنمية الشاملة في العالم العربي، مجلة جامعة الزيتونة الدولية. Accessed: Nov. 17, 2024. [Online]. Available: https://journal.ziu-university.net/%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9/

[13] M. Alessandro, B. Cardinale Lagomarsino, C. Scartascini, J. Streb, and J. Torrealday, "Transparency and trust in government evidence from a survey experiment," World Development. Accessed: Nov. 18, 2024. [Online]. Available: https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0305750X20303508

[14] عزالدين محمد، "أثر ضعف المؤسسات السياسية على التنمية المستدامة في ليبيا، المؤتمر العلمي الدولي الرابع لكلية الاقتصاد والتجارة, المرقب: جامعة المرقب, Nov. 2020, pp. 584–598. Accessed: Nov. 17, 2024. [Online]. Available: https://aisc.elmergib.edu.ly/

[15] D. Kaufmann, A. Kraay, and M. Mastruzzi, "The worldwide governance indicators: Methodology and analytical issues," Hague Journal on the Rule of Law. Accessed: Nov. 18, 2024. [Online]. Available: https://www.researchgate.net/publication/215645597_The_Worldwide_Governance_Indicators_Methodology_and_Analytical_Issues

[16] فتيحة صدوق، الأداء المتميز الحكومي ودوره في تحقيق الجودة لدى مؤسسات التعليم العالي دراسة مقارنة لجامعة أمريكية وجامعة عربية ",مجلة قضايا معرفية, vol. 1, no. 5, pp. 50–66, Oct. 2020, Accessed: Nov. 18, 2024. [Online]. Available: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/130357

[17] حميد هند، مهدي عبير" ,التنمية السياسية ودورها في تحقيق الاستقرار السياسي في العراق بعد العام ",2003مجلة كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة بغداد, vol. 4–25, no. 24, Apr. 2024, Accessed: Nov. 17, 2024. [Online]. Available: https://www.iasj.net/iasj/article/309612